اقتصاد

فوق الطاولة

الحكومة والحوكمة

د. عابد فضلية

تتساوى حروف الكلمتين في عددها وتتشابه في نوعها، إلا أنها تختلف في ترتيبها لتفضي بالمحصلة إلى معنيين متباينين، الأول هو (الحكومة) أو (الحاكمية)، أي السلطة التنفيذية، والثاني هو (الحوكمة)، وسنعرّفها لاحقاً. وهناك احتمالان لعلاقتهما ببعض، حيث يمكن لكليهما أن يكون ويُكوّن جسداً مجازياً واحداً ليصبحا (عملاً حكومياً محوكماً)، والاحتمال الآخر أن كلاً منهما يبقى بعيداً ومنفصلاً عن الآخر، فيبقى العمل الحكومي (غير محوكم) وتبقى الحوكمة (بلا حاكمية).

والسؤال من ثم هو أي الحالتين أو الفرضيتين متجسد لدينا على أرض الواقع؟

وقبل ذلك لا بد من التعريف بمفهوم (الحوكمة)، التي تعني- فيما تعنيه- الكيفية الرشيدة، في ممارسة الحاكمية أو العمل الحكومي، الذي يقوم- أو يجب أن يقوم- على مبادئ الشفافية والعلنية والمساءلة والثواب والعقاب. كما أن من أهم مبادئ الحوكمة اعتماد- أو ضرورة اعتماد- الجهات الحكومية في خلفية عملها على فلسفة الشراكة والتشاركية مع المواطنين أصحاب المصلحة، وعلى الوضوح والشفافية والموضوعية في الأداء، وفي مسوغات وغايات اتخاذ القرار الحكومي المتعلق بمعيشة المواطن.

و(الحوكمة) في وجهها الآخر تعني تحمّل المسؤولية، كما تعني أن سياسات وقرارات وإجراءات الإدارة الحكومية التنفيذية متناغمة، متسقة منسجمة ومتماسكة، وأن المصلحة العليا والعامة هي الفيصل في قاموس عملها، وأن لا مراعاة إلا لمصالح وصالح الأغلبية المستفيدة من المواطنين.

بالمحصلة، وللإجابة عن السؤال أعلاه، فيما إذا كان عمل الجهات الحكومية (محوكماً) أم (غير محوكم)، يمكن أن نسوق مثالاً واحداً مما لمسناه خلال الفترة القصيرة الماضية.

فمنذ عدة أيام نشرت صحيفة «الوطن» مقالاً ورد في جزء من عنوانه: «بعض أعضاء الحكومة يسهلون عمل رجال أعمال لتحقيق كسب غير مشروع» من خلال مساعدتهم على الاحتكار و«عدم إنفاذ قانون المنافسة»، علماً أن هذا المقال «موثق» بتقرير صادر عن الهيئة الحكومية للمنافسة ومنع الاحتكار، والذي جاء فيه أيضاً أن السوق السورية «غير تنافسية بسبب قرارات حكومية»، وأن الارتفاع الكبير في الأسعار «قد ينتج عن ممارسة الاحتكار من بعض التجار».

على الفور، وفي اليوم التالي، وعبر صحيفة رسمية، انبرى أحد كبار موظفي هذه الهيئة الحكومية المعنية بمنع الاحتكار ليدافع عن الاحتكار، وليقلل من شأن ما جاء في التقرير الصادر عن هيئته، بالقول: إن «ارتفاع الأسعار ليس بالضرورة نتيجة ممارسات احتكارية، وإنما قد يكون نتيجة أسباب أخرى..».

فإذا كان ممثل الجهة الحكومية الرسمية التي من مهامها منع الاحتكار وتجريم مرتكبيه هو ذاته من يحاول أن يبرئ هذا الاحتكار وكأنه يدافع عن مرتكبيه، ولو بصورة غير مباشرة، فمن الذي سيمثل المواطن وينبري للدفاع عن مصلحته؟

يا ليت هذا الممثل، وأقصد ممثل الجهة الرسمية، قال إن الاحتكار ليس السبب الوحيد لارتفاع الأسعار، لكان أقنعنا بما يقول، ولكنا تأكدنا بأنه قول حيادي وبريء، وليس غير ذلك. أما المؤكد بخصوص التعامل غير الحيادي وغير البريء مع مسألة الاحتكار هو ما ورد في المادة (٩)، من قانون هيئة المنافسة ومنع الاحتكار رقم (٧) لعام (٢٠٠٨)، والتي نصت- بما معناه- على أنه «لا يسمح لجهة خاصة واحدة أن تسيطر على أكثر من (٣٠٪) من سوق سلعة معينة»، ونحن بدورنا- وكما يفهم الأمر أي مواطن سوري- نفهم أن هذا القانون يسمح بأن تسيطر جهة واحدة على (٢٩٪) من سوق سلعة معينة، أي إن هذا القانون شرّع احتكار القلة الذي يعاني منه الجميع في سورية منذ سنين طويلة، عندما سمح لأربع جهات (كل جهة ٢٥٪) أن تسيطر على سوق سلعة ما، بعد أن كان الاحتكار وأهله- وما زال- بغيضاً عُرفاً ومكروهاً شرعاً.

وبالمحصلة، هل أصبح الجواب عن السؤال المطروح واضحاً؟ أليس عمل بعض الجهات الحكومية غير محوكم؟ لا تستحق هذه الجهات منا أن نتضرع لها بالدعاء: (ربنا لا تؤاخذنا بما تقول، واغفر لها عما تفعل).

أستاذ بكلية الاقتصاد- جامعة دمشق

العموري لـ«الوطن»: قيمنا أداء المصرف التجاري لخمس سنوات وبدأنا بالصناعي والعقاري

حسب الرقابة المالية فقط: ١٩,٢ مليون ليرة فساد مع كل صباح في ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد العموري أن المبالغ المكتشفة من الجهاز خلال العام ٢١٠٥ بلغت نحو ٧ مليارات ليرة سورية، سواء عن طريق أعمال التدقيق أم من خلال أعمال التحقيق، مقارنة بالمبالغ المكتشفة خلال العام ٢٠١٤ والتي تجاوزت المليار بقليل، الشيء الذي يكشف عن ازدياد الفساد في الجهات العامة. وهذا الرقم يعني أنه بالوسطي اليومي يكون معدل الفساد المكتشف نحو ١٩,٢ مليون ليرة سورية.

وبيّن العموري في كلمته خلال المؤتمر السنوي الثاني للجهاز المركزي للرقابة المالية الذي عقد صباح أمس، أنه بصدد إجراء محطات تقييم لعمل الجهاز ولعمل الجهات العامة.

مشيراً إلى أن الجهاز بدأ منذ أربع سنوات بإعداد التقرير السنوي، موضحاً أنه ورغم النقاط الإيجابية الكثيرة التي تلحظ في أداء الجهاز إلا أن عمله لا يرتقي إلى مستوى الطموح الذي يأمل في الوصول إليه، مقترحاً إيجاد لجنة في الجهاز تعمل على انتقاء تقارير بطريقة عشوائية بهدف تقييم هذه التقارير للوصول إلى تقييم موضوعي لعمل الجهاز.

وعن التقرير السنوي الذي أنجزه الجهاز مؤخراً، بيّن العموري وجود الكثير من النقاط الإيجابية التي لا تنحصر بحجم المبالغ المكتشفة فقط، وإنما نجدها في مجال التأشير على الصكوك حيث تم إنجاز الكثير من التراكمات، كما يتم العمل على الوصول إلى مرحلة يتم فيها التأشير إن كان للجهات أو للعاملين فيها أولاً بأول، إضافة إلى جهود الجهاز في مجال قطع حساب الميزانيات للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمتابعة الدائمة من الحكومة لتسهيل عمل الجهاز من خلال وضع البرامج والتنسيق مع الوزراء المختصين، لغاية الالتزام بإنجاز الميزانيات في مواعيدها.

كما استطاع الجهاز إنجاز قطع الموازنة رغم صعوبة الحصول على الأرقام، كما أنجز قطع حساب موازنة عام ٢٠١١ التي أحيلت من خلال السلطة التنفيذية إلى مجلس الشعب، مشيراً إلى الصعوبة الكبيرة التي سوف تواجهها وزارة المالية في إنجاز موازنة عام ٢٠١٥ منوهاً إلى دور الجهاز لإتمامها.

وبيّن العموري أن العمل الرقابي عمل تراكمي ومن الصعب لأحد أن يلم بكل جوانبه لتعدد الموضوعات التي يعمل عليها الجهاز، ففي القطاع الإداري لم يكن يلمس وجود للجهاز المركزي للرقابة المالية على عمل وزارة المالية وخاصة في جانب الإيرادات ولأسباب متعددة أهمها افتقار مفتشي الجهاز للخبرات التي يتمتع بها موظفو وزارة المالية، ما دفع الجهاز إلى العمل لإيجاد حلول تجلت بنقل بعض موظفي وزارة المالية من ذوي الخبرة للعمل لدى الجهاز كبداية نوعية يمكن أن يبنى عليها مستقبلاً لزيادة وجود الجهاز في تدقيق عمل الوزارة، كما حاول الجهاز تدعيم كادره بالطريقة نفسها بعناصر تملك خبرة من العاملين في الدولة بعملية انتقائية للأشخاص المناسبين ووجه بامتناع بعض الجهات عن الموافقة على النقل والاستغناء عنهم بنتيجة النقص الحاصل للخبرات في هذه الجهات.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف العموري عن انتهاء الجهاز المركزي للرقابة المالية في عام ٢٠١٥ من تقييم عمل المصرف التجاري السوري لخمس سنوات مضت، وخلص إلى بعض الملاحظات على عمل المصرف، وتم وضع مقترحات وتوصيات من الجهات وأبدت إدارة المصرف تجاوباً وصفه بالايجابي من خلال تلافي المشكلات المنوه عنها في تقرير الجهاز، إن الجهاز بدأ هذا العام العمل على بعض الأمور في كل من المصرف العقاري والمصرف الصناعي.

وعن مواضع تركز الفساد وفق تقرير الجهاز بين العموري أن معظم الفساد في الدوائر الحكومية تركز في الرواتب والأجور، كما أنه لم ينف وجود حالات فساد لدى بعض موظفي الجهاز، مؤكداً أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم ومحاسبة من تثبت مخالفته رغم الحصانة التي يتمتع بها مفتشو الجهاز.

من جهته كشف وكيل الجهاز لشؤون القطاع الإداري والتحقيق مازن يوسف لـ«الوطن» انتهاء الجهاز المركزي للرقابة المالية من وضع معايير خاصة للرقابة على القطاع الصحي بهدف حل مشكلة القطاع الصحي المتمثلة بعدم توافر قاعدة بيانات مالية تتعلق بقياس التكلفة، وذلك من خلال وضع معايير كمية تم وضعها بإشراف خبراء في هذا المجال كما تمت الاستعانة بأحد الأساتذة في جامعة دمشق، موضحاً أنه في المرحلة القادمة سيقوم الجهاز بتطبيق هذه المعايير بصورة عملية على القطاع الصحي.

إذا صدقت أرقام «الزراعة».. فالقطاع الزراعي بخير

عبد الهادي شباط

أظهرت عدة تقارير في وزارة الزراعة (حصلت الوطن على نسخ منها) أن الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حافظ على معدلات إنتاج وتطور متشابهة منذ العام ٢٠١١ والذي ترافق مع بدايات الأزمة وحتى العام الحالي حيث سجلت معظم المحاصيل والغلات نفس كميات الإنتاج التي كانت تسجلها الوزارة قبل الأزمة، وللمفارقة فإن قطاع الزراعة كان من أكثر القطاعات تضرراً بالأزمة، بحكم تركز معظم الأحداث والتوترات الأمنية في الأرياف والتي تشكل الحامل الأساسي لمعظم المشاريع الحيوية والمحاصيل والغلات الإستراتيجية، إضافة إلى ما تمثله هذه الأرياف من خزان للثروة الحيوانية.

فمثلاً يظهر أحد جداول البيانات الخاص بالحبوب أن حجم إنتاج القمح بلغ في العام ٣,٨٢ ملايين طن في حين لم يتراجع الرقم بعد أربع سنوات من الأزمة في العام ٢٠١٥ لأكثر من ٢,٨ مليون طن، في حين يسجل محصول الشعير في الجدول نفسه تطوراً وزيادة في الإنتاج تصل لقرابة الضعفين حيث يظهر الجدول أن حجم الإنتاج بلغ في العام ٢٠١١ نحو ٦٦٧ ألف طن في حين ارتفع في العام ٢٠١٥ إلى ١,٦ مليون طن، أما محصول الحمص سجل تقريباً الرقم نفسه نحو ٥٠-٥٧ ألف طن بين ٢٠١١ والعام ٢٠١٥.

وبالانتقال إلى بيانات الأشجار المثمرة سنرى أيضاً أن الحمضيات والزيتون والتفاح سجلت أرقاماً متقاربة في الإنتاج فمثلاً بلغ حجم الإنتاج حسب ورقيات الوزارة للزيتون نحو مليون طن في ٢٠١١ في حين كان الناتج أيضاً في ٢٠١٥ نحو ٩١٣ ألف طن وكذلك الحمضيات سجلت ١,١ مليون طن مقابل ١,٣ في العام ٢٠١٥ أما التفاح فتكاد الأرقام تكون شبه متطابقة تماماً بين العامين حيث كانت ٣٠٨ آلاف طن في ٢٠١١ و٣٠٧ آلاف طن في ٢٠١٥.

وبالذهاب إلى التقارير الخاصة بتطور أعداد الثروة الحيوانية سنجد أن عدد قطيع الأبقار وللمفارقة طبعاً ارتفع خلال الأزمة حيث سجلت بيانات الزراعة ١,١ مليون رأس من الأبقار في العام ٢٠١١ في حين زاد عدد القطيع في عام ٢٠١٥ ليصبح ١,٢ مليون رأس.

كذلك سجل قطيع الأغنام زيادة بمقدار مليون رأس جديدة حيث بلغ عدد القطيع في بيانات الوزارة ١٨,١ مليوناً في ٢٠١١ ليصبح ١٩,٢ بعد أربع سنوات في العام ٢٠١٥.

قطيع الماعز لم يتأثر في جداول الزراعة بجميع الظروف المحيطة سلباً أو أيجاباً فهو لم يتراجع ولم يتطور وبقي عدد القطيع نفسه ٢,٣ مليون رأس على مدار السنوات الخمس السابقة.

وقد سجل العام ٢٠١١ في بيانات الزراعة إنتاج ٢,٤ مليون طن من الحليب ونحو ٢,٤ مليون طن في نهاية العام ٢٠١٥ وكذلك إنتاج اللحوم كان مستقراً لدينا في جداول وبيانات وزارة الزارعة حيث لم يشهد إنتاج اللحوم على مدى السنوات الخمس السابقة سوى تغيرات بسيطة وهامشية حيث تطور الإنتاج من اللحوم الحمراء بواقع ٣٠ ألف طن في حين سجلت اللحوم البيضاء زيادة ٢ ألف طن فقط في حين تطور ناتج السمك لأكثر من الضعف، في حين سجل إنتاج مادة البيض معدلات شبه مستقرة على مدار سنوات الأزمة وبقي الإنتاج نفسه تقريباً بين الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ بقرابة ٣,٥ ملايين بيضة سنوياً.

ونظراً لأن الكثير من البيانات والأرقام التي وردت في تقارير وزارة الزراعة المذكورة لا تحتاج لقرائن وبيانات مقابلة لتظهر عدم دقتها إلا أنه يمكن العودة للكثير من الأرقام والتصاريح المنشورة من قبل العاملين في القطاع الزراعي نفسه عن حجم الأضرار والخسائر التي لحقت القطاع الزراعي، هذا القطاع الذي يشكل خط الأمان المعيشي الأول للمواطن السوري وخاصة أنه كان من القطاعات الرائدة التي كانت تسهم بنسبة ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تخفيض الرسوم الجمركية ٩٦٪ على البضائع السورية المصدرة إلى إيران

سانا

بدأت سورية وإيران العمل باتفاق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٩٦ بالمئة على السلع والمنتجات السورية المصدرة إلى إيران تنفيذاً لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين الشقيقين.

وأعلن مدير الجمارك الإيرانية الدكتور مسعود كارباسيان بعد لقائه السفير السوري لدى إيران الدكتور عدنان محمود أن إدارة الجمارك أصدرت التعليمات اللازمة إلى المطارات والمراكز الحدودية لتطبيق نسبة رسوم جمركية ٤ بالمئة على المنتجات السورية المصدرة إلى إيران.

وأشار كارباسيان إلى أن حكومة بلاده اتخذت كل الإجراءات التي تسهم في تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري وإزالة العقبات التي تعترض دخول البضائع السورية إلى السوق الإيرانية مجدداً تأكيد استمرار دعم الحكومة الإيرانية لسورية في مواجهة الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها وتأمين احتياجاتها الأساسية.

من جانبه أكد السفير محمود أن تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٤ بالمئة سيؤدي إلى توسيع التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين وتسهيل انسياب المنتجات السورية إلى الأسواق الإيرانية وإقامة المعارض في مختلف المحافظات وتأمين احتياجات سورية من السوق الإيرانية.

وأشار السفير محمود إلى أن حكومتي البلدين وفرتا الأرضية اللازمة لإقامة شراكة اقتصادية إستراتيجية بعيدة المدى تشمل القطاع الخاص في البلدين بما يسهم في تعزيز صمود الشعب السوري وإعادة عملية الإنتاج وتأهيل البنى التحتية لافتاً إلى أن المرحلة القادمة ستشهد إطلاق مشاريع استثمارية مشتركة في قطاعات الزراعة والنقل والصناعة والمناجم والنفط في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية التي تم توقيعها العام الماضي.

«الباشق» تعقد مؤتمراً صحفياً في بيروت لإطلاق معرض إعادة إعمار سورية بنسخته الثانية

الوطن

في ثاني محطاتها الترويجية لمعرض إعادة إعمار سورية (عمرها ٢٠١٦) تعقد مؤسسة الباشق للتجارة والمعارض في التاسع والعشرين من نيسان الحالي مؤتمراً صحفياً في العاصمة اللبنانية بيروت برعاية وزير الصناعة اللبناني حسين الحاج حسن والذي سيتم تخصيصه للإعلان عن انطلاق الحملة الترويجية لمعرض إعادة إعمار سورية (Re- Build Syria 2016) الذي سيقام على أرض مدينة المعارض بدمشق في الفترة بين ٧ و١١ أيلول ٢٠١٦ برعاية وزارة الأشغال العامة السورية.

مؤتمر بيروت للسنة الحالية هو الثاني من نوعه بالنسبة لمؤسسة الباشق التي سبق لها العام الماضي عقد مؤتمر صحفي لمعرض إعادة إعمار سورية في نسخته الأولى.

من جانبه أكد مدير مؤسسة الباشق للتجارة والمعارض تامر ياغي أن مؤتمر بيروت ما هو إلا حلقة في سلسلة حركة الاتصالات التي تجريها المؤسسة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والمالية ورجال الأعمال والسلك الدبلوماسي العربي والغربي والمهتمين في قطاع الاستثمار، ودعوتهم للمشاركة في عملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الكونية التي تتعرض لها سورية منذ أكثر من خمس سنوات.

وأضاف ياغي إن لبنان كل لبنان كان ومازال وسيبقى في قلب كل مواطن عربي سوري، وعليه تم اختيار بيروت لتكون ثاني محطاتنا الترويجية بعد المؤتمر الصحفي الذي عُقد مؤخراً في دمشق، وهو أيضاً المحطة الأولى خارجياً باتجاه الأسواق العربية والعالمية باعتبارها (بيروت) من الأسواق النشطة والواعدة في مختلف المجالات وعلى كل الصعد.

وأكد ياغي أن عقد المؤتمر الصحفي في بيروت هدفه شرح الرؤى المتعلقة بملف إعادة الإعمار الذي بات حاجة ماسة وضرورة ملحة ولاسيما من منذ بدء تعافي العديد من المناطق السورية من إرهاب المجموعات التكفيرية المسلحة، وترجمة حقيقية لما أكده الرئيس بشار الأسد عندما قال: « بدأنا إعادة الإعمار قبل انتهاء الأزمة لنخفّف الأضرار عن المواطن السوري». وكشف ياغي أن المؤسسة بدأت فعلياً تثبيت حجوزات مع عدد من الشركات والفعاليات الاقتصادية السورية والعربية والأجنبية.

مدير الملكية التجارية: الأتراك سرقوا أيضاً ماركات تجارية سورية معروفة

الوطن

قدم مدير حماية الملكية التجارية والصناعية عماد الدين عزيز خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس عرضاً حول الملكية التجارية في غرفة تجارة دمشق بحضور أعضاء مجلس الإدارة عدد من الفعاليات التجارية والصناعية وشرح من خلاله العلامة التجارية كإشارة تمكن من تمييز منتجات أو خدمات شخص طبيعي وأن الوظيفة الرئيسية للعلامة التجارية هي تمكين المستهلكين من تحديد منتج سواء كان سلعة أم خدمة لشركة محددة لتمييزه عن سائر المنتجات المطابقة أو المشابهة التي يقدمها المنافسون.

ولفت عزيز إلى أن هناك الكثير من الأسماء التي تمت سرقتها من سورية وتم تسجيلها في تركيا وفي بلدان أخرى مستفيدين من الشهرة لبعض الأسماء والماركات المشهورة والمعروفة محلياً وذلك بسبب عدم قيام أصحابها بتسجيلها كعلامة تجارية وحمايتها من القرصنة.

ولفت مدير حماية الملكية إلى أن العلامات التجارية تضطلع بدور محوري في إستراتيجيات الإعلان والتسويق التي تنتهجها الشركات وتحفز العلامات التجارية أيضاً الشركات على توظيف أموالها للحفاظ على جودة منتجاتها أو تحسينها، وأضاف: إن العلامة التجارية تكفل إذا ما أحسن اختيارها والحفاظ عليها قيمة تجارية كبيرة لمعظم الشركات، وربما تكفل لبعضها أهم ما تملكه من أصول وتفيد التقديرات أن قيمة بعض أشهر العلامات التجارية في العالم تفوق ٥٠ مليار دولار للعلامة التجارية الواحدة وتعتبر أداة تسويق ومصدراً للدخل من خلال منح التراخيص وعنصراً حاسماً في اتفاقيات منح الامتياز ومفيدة للحصول على التمويل من البنوك أو من أطراف ثالثة.

من جانبه دعا رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع إلى ضرورة الربط والتشبيك الالكتروني بين الغرفة ومديرية الملكية التجارية وذلك لتيسير معاملات الفعاليات التجارية والصناعية وتجنب حصول الإشكالات أو التأخير في إنجاز معاملاتهم وتجنب التزوير أو التلاعب بالأسماء والعلامات التجارية من التقليد وأي ممارسات أخرى يمكن أن تسيء للوسط التجاري.

وأشار عدد من أعضاء غرفة تجارة دمشق إلى طول إجراءات الكشف عن الأسماء المتشابهة عند التسجيل أو التجديد للعلامة التجارية حيث إن هذه الخدمة تستغرق وقتاً غير قليل حيث إن الكشف عن علامات مطابقة أو مشابهة قبل الإيداع خير من الكشف عنها بعده والتي تمكننا من اتخاذ القرار السديد بشأن الإيداع للعلامة. وأشار البعض الآخر إلى الأسلوب الخاطئ من المديرية في معالجة حالات التزوير من بعض الانتهازيين والمستغلين حيث يطلب موظفوا المديرية مرافقتهم إلى مكان حصول التزوير الذي يفترض أن يتكتفي بالشكوى مع ضرورة أن تتابع المديرية حالات التزوير التي يتم إبلاغها بها تباعاً. بدوره نفى عزيز حصول مثل هذه الممارسات في مديريته واعداً بمحاسبة الموظفين الذين يماطلون فيما لو حصل ذلك طالباً اسم الدائرة التي تلكأت في هذه المعاملات مشيراً إلى بعض السلبيات في القانون وطريقة التعامل مع العلامات التجارية وخاصة لجهة تجديدها حيث فيه بنود تتعلق بإطالة مدة الدراسة للعلامات المسجلة أو التي يتم تجديدها. وعلى صعيد التزوير بيّن أن المديرية خلال الظروف الحالية تعاني من صعوبة الوصول إلى إمكان التزوير وقد طلبت حماية الملكية المساندة من مديريات حماية المستهلك الأكثر انتشاراً من حماية الملكية التجارية لمعالجة مثل هذه المشاكل مبيناً أن هناك ١٤٠ ألف علامة مسجلة في المديرية ومن الصعب متابعة إشكالاتها وحالات التزوير فيها.

وأشار عزيز من جانب آخر إلى حصول بعض الممارسات من البعض التي تتعلق بتغيير حرف أو حرفين من العلامة التجارية وتصغير هذه الأحرف بالطباعة واصفاً هذه العمليات بالغش والسرقة لحقوق الآخرين واقتناص لجهودهم حيث يمكن طرح منتجات سيئة تحت مثل هذه الأسماء المزيفة أو المحرفة أو المشابهة لأسماء العلامات التجارية المشهورة وبعض الماركات المعروفة في الأسواق.

ترغب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق وبالتعاون مع محافظة ريف دمشق باستدراج عروض أسعار لما يلي:

١- طلب استدراج عروض أسعار لتصنيع وتقديم حاويات قمامة معدنية عدد ١٠٠ لصالح مدينة جرمانا.
٢- طلب استدراج عروض أسعار لصيانة وإصلاح آليات النظافة عدد خمس آليات (ضاغطة نوع مرسيدس - صاروخ مياه نوع مرسيدس - كانسة نوع إسوزو - تركس كبير نوع فولفو - تركس صغير نوع بوبكات).
٣- طلب استدراج عروض أسعار لكنس وشطف وتنظيف وجمع وترحيل القمامة في مدينة جرمانا (القطاع الأول).

نرجو من الراغبين بالتقدم لأي استدراج عروض أسعار والحصول على دفاتر الشروط لأي من العروض السابقة مراجعة مكاتب الدائرة على العنوان التالي:
دمشق: بطريركية الروم الأرثوذكس - باب شرقي - طالع الفضة - حي المريمية -هاتف: ٠١١/٥٤١٤٤٩٠
آخر يوم لاستلام دفاتر الشروط السبت ٧ أيار ٢٠١٦
علماً أن مكاتب الدائرة تعطل يومي الجمعة والأحد.

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية